جامعـــة القاهـــرة

كليـــــة الحقـــــوق

قسم فلسفة القانون وتاريخـه

رسالـــــــــة

الإطار التاريخى والقانونى لنظم التعاملات المالية إقليمياً ودولياً

لنيل درجة الدكتوراة فى الحقوق

مقدمة من الباحث

علاء الدين عبد الرازق إبراهيم عبد المحسن الجندى

لجنة التحكيم

ـ أ.د/ محمود السقا	أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه بكلية الحقوق ـ جامعة القاهرة	رئيسا ومشرفا
ـ أ.د/ السيد عبد الحميد فودة	أستاذ فلسفة القانون ووكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث ـ جامعة بنها	عضوا
ـ أ.د/ عباس مبروك الغزيرى	أستاذ فلسفة القانون وعميد كلية الحقوق ـ جامعة المنوفية	عضوا

١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م

ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير "

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

"ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين"

" يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ

بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا

أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا"

صدق الله العظيم،،،

.

إهـــــداء

" وقل ربى زدنى علما "

إهداء إلى والدى ووالدتى وأسرتى وأخوتى وعائلتى

و زوجتى وأبنائى الأعزاء وأساتذتى وزملائى بكلية

الحقوق جامعة القاهرة

أهدى ثمرة هذا العمل إليهم.

داعيا الله عز وجل أن يوفقنى فى هذا العمل لما فيه الخير للناس

رب اشرح لى صدرى ويسر لى أمرى

أهمية ومنهاج الموضوع محل البحث

الموضـــــوع

منذ العصور القديمة لجأ الانسان لاستخدام العديد من وسائل التبادل ففى البداية كانت مرحلة الرعى ثم مرحلة الزراعة ثم مرحلة المقايضة (تبادل سلع بسلع أخرى) ثم اتخذ المعادن وسيطاً للمبادلات ومنها المعادن النفيسة ثم اهتدى بعد ذلك للمسكوكات وهى عبارة عن قطع من المعدن النفيس محددة الوزن وينقش علي وجهها قيمتها والدولة المصدرة لها وبعد تعرض المسكوكات للغش بالإضافة لعدم ثبات قيمتها لكونها تتأثر دوماً بأسعار الذهب ظهرت الأوراق النقدية لتلعب دوراً هاماً فى الحياة التجارية وبظهورها بدأ الانسان يبحث عن وسيلة لتأمينها من المخاطر التى تتعرض لها مثل السرقة والضياع وأيضا وسيلة لانتقالها من مكان إلى أخر ومن يد إلى يد وهنا ظهرت البنوك لتؤدى دورها الذى ظل يتطور حتى يومنا هذا [1]

ومن أهم خطوات التطور التى حققها اقتصاد العصر القديم كان إدخال نظام العملة الذى سرعان ما ظهر تأثيره من وجوه عديدة، وأقدم العملات المسكوكة التى عرفت حتى الان عثر عليها فى آسيا الصغرى ، و يعود سكها لحوالى سنة ٦٤٠ قبل الميلاد وقبلها حدث ابرام عقد بيع دار (فى القانون المصرى الفرعونى)

[1] د/ سامح محمد عبد الحكم ، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٣م ، ص٢ وما بعدها

بين البائع تنتى والمشترى كيمابو مقابل عشرة شعث[1] وقد اعتبرت المعابد أقدم بنوك العصر القديم وكانت لديها أموال طائلة.

هذا وإن إدخال نظام العملة قد سهل بالدرجة الأولى عملية دفع أجور الموظفين والجنود بعد أن كانت تدفع لهم على شكل سبائك معدنية فى أغلب الأحيان، وفى البداية اقتصر استخدام العملة على المجال الحكومى فى داخل البلاد، وكان سكها غير منتظم ويختلف شكلها بإختلاف الحاجة، ولكن فيما بعد وجدت طريقها إلى التعامل الشعبى والتجارى على نطاق واسع فى داخل البلاد وخارجها ، وثبت بعد ذلك أنها تصلح كمقياس لتحديد قيمة الضرائب ومختلف المدفوعات وكان ذلك فى بداية الاقتصاد الضريبى. [2]

ولم تكن البنوك بحد ذاتها ومسألة القروض عموماً وليدة عصرنا هذا بل تعود بأصولها إلى الزمن الذى نشأت فيه المراكز الحضارية والتعامل الاقتصادى فمنذ أن أخذت متطلبات الحياة بالإزدياد أصبح الكثيرون يقعون تحت أعباء اقتصادية لسبب أو لآخر ويجدون من يقدم لهم السلف أو القروض مقابل فائدة معينة ، ونشأ الممولون الذين ازدادت ثرواتهم بهذه الطريقة وصار وجود الدائن والمدين أمراً اعتيادياً ومن وثائق العصر البابلى القديم ما يشير إلى ممارسة بعض كهنة المعابد أيضا لعمليات إعطاء

[1] إشارة د/ عباس مبروك الغزيرى ـ أستاذ فلسفة القانون بحقوق المنوفية.
[2] د/ عبد الله الحلو ، الاقتصاد فى دول العالم القديم ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧، دار الحوار للنشر والتوزيع ، ص٢٥ وما بعدها.

القـروض والـسلف، وفـى أواخـر ذلـك العـصر أيـضا صـار بعـض المقرضـين (الممـولين) أشـبه بمؤسـسات ماليـة صـغيرة مارسـت أعمالها المالية ضمن العائلة على مدى عدة أجيال وشكلت نـواة تلك المؤسسات المصرفية للفترات اللاحقة والتى أصبح لها فى العصر البابلى دور هام فى الحياة المالية.

واتخذت شكل البيوت المصرفية بكل معنى الكلمة ولم يترك الممـولين وسـيلة ممكنـة إلا واسـتخدموها لزيـادة أمـوالهم، وكـان أصحاب هذه المؤسسات يقدمون القروض أو السلف لمن يحتاجها من مختلف المواد ، فقبل انتشار نظام التعامل النقدى قدموا القروض مـن المـواد الطبيعيـة كـالحبوب والتمـور وحجـارة القرميـد وسـواها وحتى المعادن وكانت تصل نسبة الفائدة السنوية حتى ١٠% كما اتبعت هذه المؤسسات أيضا طريقة تأجير المواشى ، وكانت فائدة هذا التـأجير نسباً معينـة مـن منتجـات الماشية كالمواليد السنوية من الأصـواف والجلـود ، وقامـت هذه المؤسـسات أحيانـاً بإنـشاء مرافق الـرى مـن أقنيـة وسـدود وتأجيرهـا ، كمـا كانـت أحيانـاً تـستأجر مـن الدولة جمع الضرائب السنوية وكثيراً ما يلجأ المحتـاجون للمـال إلـى هذه المؤسسات للحصول علـى قـروض مقابـل رهـن ملكيـاتهم مـن الأرض لديها. [١]

ومع تطور المؤسسات المالية ظهرت البنوك وتطور أساليب تداولها مع العملاء فقد ابتكرت وسيلة جديدة للوفاء أكثر تقدماً وهى

[١] الاقتصاد فى دول العالم القديم ، د/ عبد الله الحلو ، المرجع السابق ، ص٤٠، ٤١

النقود الورقية فيقوم البنك بدور الوسيط فى الوفاء عن طريق النقل المصرفى ، وابتدعت كذلك البنوك وسيلة للائتمان أكثر تطوراً وهى بطاقة الائتمان والتى تعد مظهراً من مظاهر التطور فى الحياة التجارية [1].

ومع ذلك التطور أخذت بطاقة الائتمان أو بطاقة الدفع الالكترونى تحل شيئاً فشيئاً محل وسائل الدفع التقليدية ، ونظراً لاستقلال ذمة المرأة المالية عن ذمة الرجل بداية من العصور القديمة حتى عصرنا الحديث.

فقد ترتب على هذا استقلال كل منهما بامتلاكه بطاقة الدفع الإلكترونية مما يسهل عملية الدفع والشراء لكل منهما فى حياته اليومية وفى التعاملات التجارية بصفة عامة.

أهمية موضوع البحث

يرجع أهمية اختيارى لهذا البحث فى تعريفى للقارئ كيف تطور التعامل بالوسائل النقدية بين أفراد المجتمع منذ العصور القديمة حتى عصرنا الحديث وظهور بطاقة الائتمان التى سهلت عملية الشراء والدفع لأفراد المجتمع مع توضيحى لأطراف البطاقة الائتمانية مع شرح الجوانب الايجابية والسلبية الناجمة من التعامل بهذه البطاقة مع توضيح لجرائم البطاقات الائتمانية والتى ارتبط

[1] د/ سامح محمد عبد الحكم ، المرجع السابق ، ص ٢

وجودها بتطور تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الالية [1] والتى أدت لزيادة معدلات الجرائم المالية فى وقتنا المعاصر.

إشكالية البحث :

من الصعوبات التى واجهتنى فى بحثى هى ندرة المراجع المتطلبة كى استند اليها فى مجال بحثى خاصة فى العصور من بعد العصر الفرعونى والبطلمى والرومانى وقبل العصر الإسلامى فى مصر فى نطاق المعاملات المالية وأيضا عدم تمكنى من إحصاء متكامل للجرائم الواقعة على بطاقات الدفع الإلكترونية (بطاقات الإئتمان) خاصاً بعد زيادة معدلات الجرائم المالية نتيجة للاستخدام غير المشروع للبطاقة أو سرقتها أو تزويرها وذلك لعدم وجود التعاون اللازم بين العملاء وموظفى البنوك فى مصر وبين الجهات الأمنية المختصة لمواجهة هذه الجرائم المستحدثة فى مصر والدول الأخرى.

منهج البحث

سوف أتناول فى القسم الأول المنهج التاريخى من العصور القديمة إلى الحديثة وعلى ضوء ذلك المنهج المختار سوف نحاول الوصول إلى الأفكار والقواعد من منابعها الأصلية حيث سنركز على الفكرة القانونية والتاريخية ونجعلها المنطلق الأساسى للدراسة وذلك من خلال **التطور التاريخى والقانونى لنظم التعاملات المالية**

[1] د/ سامح محمد عبد الحكم ، المرجع السابق ، ص ٤

فى العصور القديمة خاصة فى مجال النقود والبنوك وكيف تمتعت المرأة بأهلية مالية فى الشرائع القديمة والحديثة وفى الشريعة الاسلامية الغراء وتوضيحى لنظام التجريم والعقاب فى نطاق المعاملات المالية [1].

وسوف أتناول فى القسم الثانى المنهج الوصفى التحليلى لتوصيف هذه النوعية من الجرائم (الجرائم الواقعة على بطاقات الائتمان) وكيفية ارتكابها وكيفية مواجهتها أيضا وذلك من خلال نظام التعامل ببطاقة الدفع الالكترونية (بطاقة الائتمان)

خطة البحث

نخصص القسم الأول عن التطور التاريخى والقانونى لنظم التعاملات المالية فى بابين :

الباب الاول : نظام الاقتصاد المالى فى دول العالم القديم وماهية النقود والبنوك فى مصر وتطورها.

البـــاب الثـــانى : نظـــام التجـــريم والعقـــاب فـــى مـــصر (الفرعونية ـ العثمانية)

القسم الثانى : بطاقة الدفع الالكترونية فى بابين

الباب الاول : ماهية البطاقة الائتمانية وصور الاعتداءات على نظامها.

الباب الثانى : جرائم البطاقة الإلكترونية وطرق مكافحتها.

[1] د/ عبد الله الحلو ، الاقتصاد فى دول العالم القديم ، المرجع السابق ، ص ٩

القســـــــم الأول

التطور التاريخى والقانونى

لنظم التعاملات المالية

يتحدد النطاق الزمنى لهذه الدراسة بحوالى سبعة عشر قرناً من تاريخ مصر فسوف نركز على النظم المالية التى سادت مصر اعتباراً من الأسرة الحادية والعشرين سنة ١٠٨٥ ق.م حتى نهاية الدولة المصرية القديمة بالفتح و الاحتلال المقدونى لها سنة ٣٢٣ ق.م واستمر هذا الحكم الإغريقى الذى يبدأ بالإسكندر الأكبر ثم الأسرة البطلمية التى تنتهى بحكم كليو باترة السابعة سنة ٣٠ق.م نتيجة لهزيمتها أمام القوات الرومانية الغازية وبذلك تصبح مصر ولاية من ولايات الإمبراطورية الرومانية ويستمر حكم الرومان حتى سنة ٣٢٣م قبل أن تدخل مصر حسب التقسيم الجديد للإمبراطورية فى حدود بيزنطة أو الإمبراطورية الشرقية[١] وسنقوم بدراسة هذا القسم فى بابين كالأتى :

الباب الأول : نظام الاقتصاد المالى فى دول العالم القديم وماهية النقود والبنوك فى مصر وتطورها.

الباب الثانى : نظام التجريم والعقاب فى مصر.

[١] د/ ناصر الانصارى ، النقود والبنوك والنظم الضريبية فى مصر الفرعونية والبطلمية والرومانية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٨ ، دار الشروق ، ص ٧ وما بعدها

البـــــــاب الأول

نظام الاقتصاد المالى فى دول

العالم القديم وماهية النقود

والبنوك فى مصر وتطورها

مبحـــث تمهيـــدى

النظم المالية التى سادت مصر

النطاق المكانى لهذه الدراسة هى مصر التى وُجدت منذ أكثر من خمسة ألاف عام بحدودها الجغرافية المعلومة الأن ،واستمرت كدولة بشعبها المتجانس وبحكوماتها المتعاقبة ، واستمرت ككيان سياسى قوى كل هذا التاريخ الطويل كسلسلة مترابطة الحلقات دون انقطاع لتمتعها بنظم راسخة توضع على أسس موضوعية يحترمها الجميع أى الحاكم والحكومة من جهة وأفراد الشعب من جهة أخرى ، نظم توضح الحقوق وتبين الواجبات وتلتزم بها ، لذلك فالنظم القانونية المصرية كانت دائما مثار إعجاب وانبهار للباحثين والدارسين على الصعيد الإقليمى والدولى.

أما هذه الدراسة فسوف تنصب على بعض النظم المالية التى سادت مصر بعض الفترات مع إظهار التطور الذى طرأ على كل حقبة ، فمصر الفرعونية عرفت النظام النقدى ولكنه بدأ فى الانتشار فى الحقب الأخيرة نظراً للانفتاح على الفرس والإغريق ، سواء لأسباب عسكرية وسياسية كالمعارك والتمكن من سلطة الحكم أو لأسباب اقتصادية كالتبادل التجارى الذى زاد فى تلك الحقبة بين مصر وجيرانها فى البحر المتوسط وزاد النظام النقدى رسوخاً مع حكم الأسرة البطلمية ثم الرومان مما نتج عنه ظهور المصارف أو البنوك بمفهومها الكامل[١].

---

[١] د/ ناصر الأنصارى ، المرجع السابق ، ص ٦
إشارة د/ عباس مبروك الغزيرى ، أستاذ فلسفة القانون بحقوق المنوفية.

وقد استقر علماء السياسة والاجتماع على أن ظهور الجيش قد ارتبط فى المجتمعات القديمة بظهور الملكية سواء العامة المشتركة أو الخاصة ، ويرى المفكرون أن الجيش كان أداة فى يد الطبقة التى تملك وسائل الانتاج، وذلك لحماية كيانهم السياسى ضد الخطر الخارجى أو لتحقيق أطماعهم التوسعية أو لحماية كيانهم الاجتماعى والاقتصادى ضد أى خطر داخلى [1] وكانت الجندية حكراً على أبناء الطبقة المسيطرة وإذا لم يستطيع هؤلاء الأبناء القيام بتلك المهمة كانوا يبحثون عن بديل لهم من المرتزقة الأجانب مستبعدين تماماً أبناء عامة الشعب ، ولكن الأوضاع فى أوروبا لظهور القوميات وبدأ ظهور أبناء المحكومين تدريجياً كجنود مع احتفاظ أبناء الطبقة العليا باحتكارهم وظائف القيادة والضباط ، وفى هذه المرحلة يمكن القول بظهور الجيوش القومية على أنقاض الجيوش الطبقية[2].

والعسكرية المصرية أيام الفراعنة لم تكن تشكل طبقة تعلو باقى الطبقات ، فالأصح ان ننظر إليها بإعتيارها مهنة من المهن وإمكانية الانضمام إليها أو الخروج منها وتكشف الوثائق أن تلك المهنة لم تكن مغلقة على أشخاص بعينهم أو تتوارث من الأصول إلى الفروع بل مفتوحة أمام من تتوافر فيه الشروط الموضوعية المتطلبة فيها من أعداد وتعليم وتدريب ، وكانت معرفة مصر الفرعونية لنظام النقود المسكوكة أحد عوامل انتقال حيازة الأراضى

[1] د/ عبد العظيم رمضان ، الجيش المصرى و السياسة ، دراسة تاريخية ، القاهرة ١٩٧٧ ص ٧
[2] د/ فتحى المرصفاوى ، دور الجيش فى الادارة والاقتصاد ، فى مصر الفرعونية ، الناشر دار النهضة العربية ، سنة ١٩٨٧م

من الفرعون إلى كبار موظفيه وتختلف مساحات الأراضى المقطعة تبعا لأهمية الوظيفة وتبعاً لمدى قوة الفرعون أو ضعفه وتبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية الخاصة بكل مرحلة من مراحل التاريخ الفرعونى.

وقد كشفت الوثائق الحديثة عن نوع جديد من الاقطاعيات العسكرية إذ نجد فراعنة الأسرة ١٨ وقد أقاموا مستوطنات عسكرية على مشارف الحدود على مشارف الصحراء فى جهات متفرقة من الوادى، وقد كان من حق الجنود والضباط المقيمين فى تلك المستوطنات تملك بساتين وأراضى مستصلحة للزراعة تحيط بالمستوطنة ، مع تذكرنا بأن الجندى فى مصر أصلاً مزارع قبل أن يلتحق بالجيش ، ويبدو من الوثائق أن الجنود والضباط كان يمكنهم البقاء فى تلك المستوطنات حتى بعد إنتهاء خدمتهم العسكرية وقد ظهر ذلك بوضوح فى عهد رمسيس الثانى ، ومادام الجندى أو الضابط مخلصاً فى خدمة الجيش من جهة ومهتماً بإستغلال أرض إقطاعية من جهة أخرى بقيت الاقطاعية تحت يده وإلا أصبح معرضاً لأن تسحب منه لتمنح لغيره[١].

وقد أصبحت الاقطاعية العسكرية وراثية وذلك من خلال أن تنحو الدولة نحو العمل على استقرار ذلك الاستغلال الزراعى تحت يد اسرة المقاتل بعد موته ، ويرى جانب من الفقهاء أن الملكية الخاصة للأراضى قد اهتزت بوصول الكهنة إلى الحكم اعتباراً من الأسرة ٢١ .

---

[١] د/ فتحى المرصفاوى ، دور الجيش فى الإدارة والاقتصاد فى مصر الفرعونية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٧